عمل المرأة والمنزل الافريقي
ضمن قضايا الجندر والتنمية

قصي همرور

"أظهر استطلاع للرأي قام به موقع بريطاني على الانترنت خاص بربات البيوت أن قيمة العمل الذي تقوم به ربة المنزل في بريطانيا يعادل 30 ألف جنيه استرليني (حوالي 60 ألف دولار تقريبا) سنويا. واشار الاستطلاع (...) إلى أن متوسط ساعات العمل اليومية لربة المنزل 9 ساعات. وقال الموقع لو أن ربة المنزل كانت تعمل خارج المنزل لكانت تقاضت أكثر من 30 ألف جنيه سنويا أي أكثر من متوسط الأجور في بريطاينا البالغ 23.7 ألف جنيه. قالت الناطقة باسم الموقع إن هذه الاستفتاء يبين أن ربات البيوت لا يستحقن أجورا على عملهن المنزلي فقط بل إنهن بحاجة إلى الخروج من دوامة العمل المنزلي اليوم، فالأم الواحدة تمضي 273 دقيقة يوميا في الاهتمام بالأطفال وإذا حسبنا أن متوسط أجر الساعة الواحدة لمربية الأطفال هي ثمانية جنيهات فإن الأم تستحق 36.8 جنيه عن رعاية الأطفال يوميا. أما التنظيف والترتيب فيأخذ 71 دقيقة يوميا من وقتها وهو ما يعادل 7.1 جنيه يوميا و17.3 جنيه عن الطبخ يوميا" (موقع البي بي سي، 22 فبراير 2008).

مـقدمـــة

اخترنا الاقتباس أعلاه لافتتاح هذه الورقة لأنه يختصر غرضها بصورة مناسبة، فموضوع هذه الورقة معني بالدرجة الأولى بقيمة عمل المرأة الذي لا تقييم له اليوم، بمعنى أنه يمر مرور الكرام على حيوات النساء اليومية بدون تقدير مادي أو معنوي كاف؛ أكثر من ذلك فإن نظرتنا الاقتصادية الشائعة له تجعله عقبة في طريق مشاركة المرأة في "الإنتاج" حتى تستحق المساواة مع الرجال بعد استقلالها اقتصاديا!

هي واجبات يومية وموسمية، رئيسية وضرورية لاستمرار الجنس البشري، قامت وتقوم بها المرأة منذ قدم التاريخ، ومهرت فيها واستحصدت خبرة طويلة، موروثة ومكتسبة، برغم كل الصعوبات التي وقفت في طريقها (بصنع صانع ولظروف حيوية وبيئية عدة)، ورغم كل هذا فهي اليوم لا تجد تقييما اقتصاديا واضحا من معظم متخصصي اقتصادنا العالمي والمحلي العاكفين على مسائل الإنتاج وقيمة العمل كما يحكمها نظام النقد العالمي المعاصر.. أكثر من ذلك فإن المهتمين بحقوق المرأة منهم يطالبون فقط بمشاركتها في سوق العمل حتى تستحق مساواتها مع الرجل، وكأنها كانت عاطلة عن العمل والإنتاج طيلة هذا الزمن وبقيت عالة على الرجل الذي ظل يمدها بالكلأ والمأوى! وكأننا يمكن أن نعطي المرأة حقوقها بدون أن نعيد تقييم حجم مشاركتها التاريخية في الإنتاج، ونبدأ من الصفر وكأن شيئا لم يكن!

تركز الورقة على عمل المرأة، التاريخي والمعاصر، في افريقيا خصوصا، وضرورة إعادة تقييمه تقييما اقتصاديا يضيء الطريق نحو تمكين النساء في العمل المدني وصنع القرار، استحقاقا لا منة، ونحو طرْق السبل التي لا تطالب المرأة بالمزيد من العمل الاقتصادي خارج المنزل قبل أن تنظر في ضرورة تقييم وتخفيف حجم العمل المنزلي عليها حتى تتفرغ للعمل الثقافي/المدني/السياسي، حيث الحاجة لها أعظم من المجال الاقتصادي خارج المنزل، في المرحلة، لأن عملها الفاعل مدنيا هو الذي سيأتي بالمساواة الحقيقية التي تؤهلها لأن تعيد تقييم جميع الأعمال الاقتصادية والاجتماعية – داخل وخارج المنزل – كفاءة مع الرجل،

وحينها تستطيع المرأة أن تختار مجالات عملها بنفسها، حسب خبرتها وإرادتها هي، لا نيابة عن الرجل أو استئذانا منه.

بطبيعة الحال فموضوع الورقة لا يكفيه كتاب، بل كتب وندوات وأنشطة ثقافية متعددة، وعليه فالورقة ستسعى إلى طرْق رؤوس المواضيع الأساسية المرتبطة بهذه القضية بصورة مسح عام مختصر، على أمل المزيد من الإسهاب في مساهمات لاحقة، سواء من الكاتب أو من غيره، ومن المؤكد أن هذه الورقة ليست فريدة من نوعها أو بكرا في اتجاهها، بل هي تطمع فقط لأن تسجل حضورا بين تيارات فكرية معاصرة التفتت لهذا الأمر بجدية كافية وما زالت عاكفة عليه، لكنها لم تلق حتى اليوم كفاية اهتمام من الرأي العام، لعوامل شتى أهمها حجب المعلومة الوافية عن الشعوب عامة، وشعوب افريقيا خاصة.

قبل أن ندخل لتفاصيل الورقة نحب أن نضع تعاريفا مختصرة لمصطلحات محورية فيها، وذلك ليس كاستناد عقائدي على تعاريف لغوية لأنشطة دينامية وواسعة بطبيعتها، فالمصطلحات تتعدد والمظاهر والنتائج الملموسة باقية ومتطورة، في الحس والمعنى، باستقلال عن هذه المصطلحات، لكننا فقط نحب أن نضع هذه التعاريف حتى تساعد القارئ في استيضاح مسار الورقة، وهي تعاريف الإنتاج والعمل والتقنية والمنزل.

- **الإنتاج:** يتعرف اختصارا، من الناحية البشرية، على أنه العملية التي من خلالها يتم تحويل الموارد الطبيعية في الأرض وفي المفاهيم والمعرفة إلى وسائل وأشياء يرتفق بها الإنسان، فردا ومجتمعا، لتحسين نمط معيشته العام، أو بمعنى أعمق وأشمل "تحقيق الإنسانية الكامنة" (Realizing The Human Potential)؛ أي، باختصار، تحسين وتسهيل حياته المادية مع رفد المعنوية بالمزيد من الفكر الخلاق المتجدد والمتعة الوجدانية.. بهذا فالمنتَج يمكن أن يكون شيئا ماديا كما يمكن أن يكون نتيجة معنوية متجسدة في شكل نشاط يتميز بصفة الإنسانية (أي نتيجة الاستثمار الإنساني المقصود، الواعي، لما هو خام وموروث في الطبيعة).. عليه فالإنتاج يمكن تقسيمه إلى أنواع، منها الاقتصادي ومنها الثقافي والفكري والفني، لكنها تتداخل مع بعضها بدون حدود صلبة.
- **العمل:** هو، باختصار، المجهود البشري المبذول في العملية الإنتاجية، كما عرّفناها أعلاه، في أي مرحلة من مراحلها، وهو مجهود يمكن أن يكون ذهنيا كما هو جسدي، وفي الغالب كليهما معا.
- **التقنية:** وتسمى أيضا التكنولوجيا، وهي "أي مصدر؛ معرفة أو مهارات أو أدوات أو [آلات] تساعد الناس لأداء مهامهم أو عملياتهم بطريقة فعالة من أجل [الإنتاج]. كما ورد تعريفها بأنها ليست الآلات والأدوات وإنما تشمل أيضا المعارف والمهارات. أما **المعرفة** فهي ما يكتسب من خلال التعليم أو الخبرة، في حين أن **المهارة** هي القدرة علي عمل الشيء جيدا وتكتسب بالممارسة. فمثلا كثير من الناس لديهم معرفة بأعمال الفخار في حين أن قليلين فقط هم المهرة في صناعة الفخار ويستطيعون إنتاج مواد فخارية".[1]
- **المنزل:** لغرض هذه الورقة سنتبنى التعريف الاقتصادي للمنزل (Household) مع توسيعه ليشمل صور الإنتاج الأخرى في هذه الوحدة.. يتعرف المنزل على أنه المحيط المحلي الذي يقطن فيه عدد معيّن من الأفراد ويرتبطون، بعضهم ببعض، من ناحية الاشتراك في استهلاك عموم المنتجات الموجودة بمحيط المنزل والتي تصدر غالبا عن عمل أفراده.. تكون "الأسرة" عموما هي قاطنة المنزل، لكن تعريفنا يمتد قصدا ليشمل طبيعة الأسرة المتداخلة الواسعة في افريقيا، ونزيد على ذلك بأن نشير لأن "المنتَجات" المذكورة هنا تتجاوز المنتجات الاقتصادية المادية، كما سنرى لاحقا في الورقة.. عليه فمصطلح المنزل هنا سيشمل المسكن كما سيشمل أحيانا مزرعته (ريف افريقيا) أو حتى الأفراد المعتمدين على إنتاجه خارج محيطه الجغرافي (كالأهل من كبار السن والمحتاجين الذين تعولهم الأسرة وإن لم يسكنوا في محيط المنزل الجغرافي).

خريطة هذه الورقة ستكون كالآتي: بعد المقدمة أعلاه ندلف لسياحة تاريخية مختصرة مع التركيز على الفترة الحديثة عبر مرحلتين مختارتين من بداية الثورة الصناعية في شمال الكرة الأرضية إلى عصرنا هذا، لنضع الورقة في سياق ما بعد الثورة الصناعية ونضع المنزل الافريقي في سياق ما بعد حقبة الاستعمار.. بعد ذلك ننتقل لتحليل عام حول ماهية وأهمية تقييم العمل المنزلي كضرورة ضمن إعادة تقييم وضع المرأة في المجتمع، ثم ننتقل للحديث العام عن الكيفية العملية – في المرحلة خصوصا – لتحقيق إعادة التقييم المنصف، مشفوعا بدراسات حالات تشهد لأطروحة الورقة.

قراءة تاريخية

تاريخيا لم يتغير محتوى عمل المرأة في المنزل كثيرا منذ القدم وحتى العصر؛ منذ العهود القديمة جدا – عهود المجتمعات الأمومية – مرورا ببداية الثورة الصناعية وحتى اليوم، وإن تغيرت تقنيات هذا العمل وتلونت بتلون الحضارات والعصور والبيئات، كما تلونت اليوم بالفوارق الاقتصادية بين الشعوب والطبقات، وقد ظلت المرأة حاضرة بقوة في إبداع التقنيات واستعمالها وتطويرها على مدى العصور.. بيد أن دور المرأة في المجتمعات الأمومية كان محترما، عظيم الاعتبار والتقييم، حيث كانت الأم مركز انتماء الأسرة لجهودها الواضحة في رعاية أفرادها وربطهم بعضهم ببعض، ماديا ونفسيا، فالمرأة كانت، وما زالت، في المنزل أصل الترابط المعنوي والبذرة الثقافية الأولى التي تنبت شجرة القيم المجتمعية، فليس هناك انتماء وجداني لدى جميع أفراد المجتمع كانتمائهم للأم.. كان دور المرأة هذا كافيا، في العهد الأمومي، لجعلها مركز السلطة الثقافية وفي تقسيم وتقييم مناشط الاقتصاد والسياسة.. انعكس الوضع بظهور المجتمعات الأبوية التي حولت السلطة الثقافية ليد الرجل ومفهوم الأب، رب الأسرة والقبيلة، ومع هذا الانتقال بدأت رحلة تهميش دور المرأة، في شتى جوانبه الاجتماعية، ولم يسلم الجانبان الاقتصادي والسياسي.. ما نحب للقارئ أن يركز عليه هو فرضيتنا المدروسة أن دور المرأة في المجتمع لم يتغير كثيرا، من حيث أهميته المجردة الموضوعية، لكن أدوات التقييم الثقافي هي التي تغيرت، ومعها صار نفس الدور الذي كان بالأمس محترما اليوم محقورا.

لا نريد في هذا المكتوب أن نتتبع أسباب هذا التحول في الميزان الثقافي، فهو مجال بحث تاريخي كبير يمكن العودة لبعض مصادره المتنوعة العالمية المعاصرة، ولسنا معنيين به هنا إلا بقدر انعكاساته على المسألة المتناولة في هذه السطور.. عليه فسننحو للكتابة الوصفية المختصرة لهذه الانعكاسات في قراءتنا التاريخية هذه مع الانتقال لتحليلها المختصر أيضا في القسم التالي من المكتوب.

وقبل أن ننتقل للمرحلتين التاريخيتين المختارتين لهذا القسم نحب أن نوضح نقطتين: أولاهما أن حديثنا عن عمل المرأة في إطار المنزل مقصود به ألا يصطحب أي فرضيات مدروسة مسبقة بخصوص ضرورة عمل المرأة خارج المنزل، وليس ذلك بسبب عدم اهتمامنا بعمل المرأة خارج المنزل بل بسبب اهتمامنا أكثر بعملها داخله، في هذه الورقة، لأنّا نرى أن تقييم عمل المرأة عموما لن "يستعدل" خارج المنزل إلا بعد أن يستعدل داخله، من باب الأولوية المنطقية، مما سنسهب في شرحه لاحقا في هذا المكتوب.. أما ثاني النقاط فنحب بها أن نرسم خطوطا عريضة لما نعنيه بعمل المرأة المنزلي، التاريخي والمعاصر (خصوصا في السياق الافريقي)، وهو عمل متعدد الأوجه والتقنيات، يمكن تلخيصه في المجالات الآتية:

- **الحضانة:** ونعني بها كل ما يتعلق برعاية الأطفال وتنشئتهم الجسدية والنفسية، فالمرأة كانت وما زالت المسؤول الأول عن رعاية الأطفال وحمايتهم وتعليمهم المهارات الأولية الضرورية لبقائهم الحيوي، ومن الناحية الثقافية فالطفل يتلقى دوراته التعليمية/التدريبية الأولى من أمه، فيتعلم منها مبادئ النطق ومخارج الحروف وأسس اللغة الأولى (اللغة الأم)، بالإضافة للتلقينات الأولى حول ما يجوز وما لا يجوز في الإطار الثقافي والسلوك الاجتماعي، وهي ضرورات الوجود المجتمعي القائم على التواصل بين الأفراد بقواعد تعبيرية وسلوكية متواضع عليها.. الحضانة وظيفة متكاملة ذات عوامل صحية

ونفسية ونظامية، تهدف لوضع اللبنات الأولى، وأكثرها صعوبة، في أي مشروع كائن بشري سليم العقل والجسد.

- **التمريض:** ويشمل مجالات وتقنيات الرعاية العامة بكافة أفراد المنزل من غير الأطفال، من الرجال وكبار السن وحتى النساء الأخريات (الضيفات مثلا)، في معنى توفير مناخ المنزل النموذجي عموما بصورة مستمرة ورعاية المرضى والعاجزين في الحالات الخاصة، كما يشمل خبرات الطب الشعبي أحيانا.
- **الصيانة:** وهذه نعني بها العمل والتدبير المنزلي عموما، وتشتمل على مجالات وتقنيات النظافة العامة وإدارة احتياجات المنزل وتفاصيل اقتصاده، كما تشتمل، في افريقيا خصوصا، على مناشط أخرى، كتوفير المياه من مصادرها البعيدة للاستعمال المنزلي اليومي، وجلب الحطب كوقود للطبخ، إضافة لمناشط الغزل والحياكة والصناعات اليدوية وفنيات الترتيب والزينة المنزلية العامة وما إلى ذلك.
- **الإنتاج الغذائي:** ويشمل هذا الطبخ والإدارة الغذائية العامة، وهو عمل كبير، يومي شاق ومتنوع التقنيات، ويتطلب إلماما بالفوائد الغذائية والمحسنات الذوقية والجوانب الاقتصادية للنظام الغذائي العام لكافة أفراد المنزل، كما يشمل في كثير من بقاع افريقيا العمل الزراعي نفسه وتربية الدواجن.
- **إعادة الإنتاج البيولوجي:** عملية الحمل والولادة والرضاعة عملية طويلة ومعقدة تستنزف طاقة المرأة، الحيوية والنفسية، ووقتها بصورة واضحة، وهي أولى خطوات الإنتاج الاجتماعي بالتأكيد، لأنها "إعادة إنتاج الكادر البشري"، وتعتمد عليها بقية سلسلة الإنتاج اعتمادا كليا.

يتضح من كل هذا أن العمل المنزلي لا يقل عن العمل خارجه في القيمة والتعقيد وضرورة المهارات والمعرفة المتصلة به وبالمجتمع عموما، على شتى أصعدته الاقتصادية والسياسية والثقافية والتنظيمية، وأن ريادة المرأة، التاريخية والمعاصرة، لهذا العمل لا يمكن أن تكون، في الميزان السليم، إلا خصيصة من خصائصها الجندرية القوية، لولا اعوجاج مناهج تقييمنا الثقافية/اقتصادية المعاصرة، وهو ما سنعود له بالتفصيل بعد قليل.

بداية الثورة الصناعية ودور المرأة

هنا نتحدث عن المرحلة التاريخية الأولى المختارة للعرض في هذا المكتوب، وهي مرحلة بداية الثورة الصناعية في أوروبا، وتحديدا في بريطانيا.. نؤرخ لهذه المسألة بمثال صناعة النسيج في بريطانيا في القرن الثامن عشر.

كانت مشكلة صناعة النسيج البريطانية تكمن في منافستها الصعبة مع صناعة النسيج في الهند، حيث ان رخص نسيج الهند – لرخص العمالة فيها – مع جودته جعله في المقدمة، ولم تستطع بريطانيا فعل شيء حيال الأمر سوى حماية سوقها المحلي بمنع شركة الهند الشرقية من جلب النسيج الهندي لبريطانيا.. كانت المشكلة التقنيّة في موضوع العمالة هي ضعف التناسق بين عمليتي الغزل والحياكة، حيث كان زمن الغزل طويلا جدا مقارنة بزمن الحياكة، بيد أن مرحلة الحياكة معتمدة كليا على انتهاء مرحلة الغزل، وقد كانت عملية الغزل تتم من جانب العمال في بيوتهم (كمية معيّنة يسلمها العامل أسبوعيا)، مما أضعف سلسلة الإنتاج وقعد بها عن احتمال التسارع.[2]

ظهرت في أواخر ذلك القرن تقنيات جديدة سارعت من عمل عجلة الغزل بحيث أصبح بالإمكان غزل أكثر من خيط في وقت واحد، وأضاف محرك البخار سرعة إضافية للعملية كلها.. بيد أن عمل العمال في بيوتهم كان العائق الأكبر الذي لا يمكن معه الاستفادة من هذه التقنيات الجديدة، فكان لا بد من جمعهم تحت سقف واحد لإسراع سلسلة الإنتاج وتنسيق مراحلها وإدارتها المباشرة تحت أعين أصحاب العمل، وهكذا ظهر

نظام المصنع كمنشأة حديثة استجابة لهذا الوضع الجديد[3].. تم تسريع عملية الحياكة أيضا بمضاعفة عدد العمال وزيادة ساعات العمل اليومي.

لم يكن العمال سعداء بهذا التغيير الذي سلبهم الكثير من حريتهم ووقتهم، وبرغم أن مرتبات العمل في المصانع كانت أعلى قليلا من مرتبات أسلوب العمل السابق (من المنزل) إلا أن الكثير من القوى العاملة، من الرجال خصوصا، رفضت في البداية الانصياع لنظام المصنع.. عليه فقد كان البديل الجاهز للعمالة الرجالية التقليدية متوفرا في الفئات الأضعف رأيا وتنظيما وقدرة على الاعتراض في المجتمع، أي النساء والأطفال[4].. هكذا ساهم النساء مساهمة مباشرة في بداية الثورة الصناعية التي استمرت وتسارعت لتكون حملا أكبر عليهن وعلى موازنة جهودهن المتوزعة داخل المنزل وخارجه في ظل النظام الرأسمالي.

ما يستحق الإشارة أيضا أن معظم اتحادات العمال الأولى، التي ظهرت جراء ظهور نظام المصنع، كانت رجالية، وكانت تنظر للقوى العاملة النسائية كعدو، لأن النساء "أخذن منهم وظائفهم" وأضعفوا موقفهم التفاوضي أمام أصحاب المصانع، وظهر بسبب ذلك ارتفاع في حالات العنف المنزلي تجاه النساء وفي المصانع نفسها، كتعبير عن السخط العام والانتقام من جانب العمال الرجال وتوكيدا لسلطتهم الذكورية التي هددتها الأوضاع الاقتصادية الجديدة[5].. بهذا فإن بداية عمل المرأة المتزايد خارج المنزل لم يكن له أثر في تحريرها الاجتماعي في المجتمع الأبوي عموما، بل أتى بزيادة اضطهاد لها مع زيادة استنزاف لطاقتها المادية والمعنوية، وهذه النقطة مهمة جدا لمسار تحليلنا الذي نتبعه في هذه الورقة.

عمل المرأة اليوم بين شمال الأرض وجنوبها

في كتاب صدر عام 1996، بعنوان "فعل الموازنة: الأمومة والزواج والوظيفة بين النساء الأمريكيات"، ظهرت مقارنات مثيرة للانتباه عن وضع النساء الأمريكيات بين بداية القرن العشرين ونهايته[6].. أساس الدراسة هي كيفية موازنة المرأة الأمريكية لمتطلبات العمل داخل المنزل وخارجه، خصوصا بالنسبة للأمهات.. اعتمد الكتاب بصورة أساسية – غير حصرية – على الإحصاءات الدورية المتنوعة التي يصدرها مكتب التعداد الأمريكي، وتضم عدد القوى العاملة من الجنسين ومستويات الدخل وغير ذلك مما يتصل بالإنتاج وتوزيع الثروة بين فئات المجتمع الأمريكي.

ما خلص له الكتاب أن جيل النساء المولودات في بداية القرن عمد إلى موازنة متطلبات العمل الأمومي المنزلي ومتطلبات سوق العمل الخارجي عن طريق البقاء في المنزل مع الأطفال حتى يكبروا، ومن ثم المشاركة بوقت عمل كامل (full-time) خارج المنزل بعد ذلك (أي بعد أن يكبر الأطفال ويعتمدون على أنفسهم في الحاجات الأساسية، على أقل تقدير)[7].. أما الجيل الجديد من النساء فقد وجد نفسه عموما مضطرا لأن يقوم بالعملين، داخل المنزل وخارجه، في نفس الوقت بدون تنازل عن أي طرف.. ظهرت نتائج هذا الوضع الجديد في تزايد إحصاءات الطلاق وعدد الأطفال المولودين خارج مؤسسة الزواج، إضافة لزيادة عدد المنازل (households) التي تعولها النساء فقط، ومن ثم زيادة عدد النساء اللاتي يعشن تحت خط الفقر، وقد فاقم من هذا الوضع الجديد فشل الحكومة الأمريكية في اتخاذ سياسات داعمة للأمهات في سوق العمل.

ومنذ نهاية القرن الماضي إلى اليوم لم يحدث كثير من التغيير، بيد أننا يمكن أن نشير لآخر إحصاءات مكتب التعداد الأمريكي، فاليوم يشكل النساء حوالي 42% من القوى العاملة الأمريكية (في سوق العمل) بوقت كامل، و47% من تعداد القوى العاملة عموما في أمريكا (وقت كامل وأقل)، لكن ذلك لم ينعكس على مستوى الدخل بين الرجال والنساء في سوق العمل، حيث يتفوق متوسط دخل الرجال السنوي على النساء بعشرة آلاف دولار سنويا[8].. كل هذا قد يكون معقولا ومقبولا في إطاره الزمني لولا أن الإحصاءات الاجتماعية العامة تذكر أيضا أن وضع النساء عموما لا يشير لشيء يعتد به من الاستقلال والتحرر من قبضة الاضطهاد الذكوري، فالأغلبية الساحقة (من 85% إلى 95%) من ضحايا العنف المنزلي في الولايات المتحدة من النساء، وأيضا يواجهن النصيب الأكبر من الاستغلال والاعتداء النفسي والجسدي في أماكن العمل

خارج المنزل،[9] هذا بالإضافة لما هو واضح في الثقافة السائدة في تسليع المرأة كجسد ومصدر للمتعة والكسب في سوق الإعلام الغربي العام، فحضور المرأة القوي في سوق العمل لم يساهم كثيرا في مناهضة هذه الثقافة العامة إن لم يزدها سُعَارا، وكل هذا دون أن نلتفت لأي تقييم للعمل المنزلي المستمر الذي قامت وتقوم به النساء.. من كل هذا يمكن أن نرى أن حالات الاكتئاب، والضغوط النفسية والجسدية، التي تعاني منها نساء أمريكا سنويا إنما هي نتيجة طبيعية لوضع غير طبيعي، بل ولا يمكن أن نتخيل خلاف هذه النتيجة تحت هذا الوضع، إلا نحو الأسوأ.

كل هذه الآلام تواجهها المرأة في أمريكا، برغم تقدم التقنيات عموما ونظم العمل والحقوق المدنية هناك، فما بالك بوضع المرأة في افريقيا؟ بطبيعة الحال فإن وضع الإناث الافريقيات من حيث الاضطهاد والاستغلال وحيف فرص التعليم وتقييم العمل والأجور مع الذكور لا يحتاج لشواهد كثيرة وذرف إحصاءات، فهي متوفرة ويسيرة المنال وواضحة في مشاهد الحياة اليومية، لكننا نريد هنا أن نشير لقيمة عمل المرأة الافريقية المحقور، ضمن قيمة عمل المرأة في المناطق النامية عموما:[10]

- تمثل مساهمة المرأة 66% من ساعات العمل في العالم بينما تكسب فقط 10% من الدخل العالمي وتمتلك فقط 1% من الممتلكات على مستوى العالم.
- تقضي النساء في المتوسط 6.5 ساعة أسبوعيا في سحب وحمل الماء.
- في المتوسط تعمل المرأة 63 ساعة في الأسبوع في الأعمال مدفوعة وغير مدفوعة الأجر، مقارنة بالمتوسط بين الرجال حيث يبلغ 50 ساعة في الأسبوع.
- تقضي المرأة الريفية في إنجاز الأعمال المنزلية ثمانية أضعاف الوقت المبذول من الرجل.
- تدني دخل الأسرة وارتفاع الأسعار يضطر النساء للعمل ساعات أطول داخل وخارج المنزل، وهذه واحدة من أهم آثار الأزمات الاقتصادية على الأسر الفقيرة.
- إنتاج المحاصيل النقدية زاد من العبء الملقى على عاتق المرأة وقلل من الوقت المبذول للعمل في مزارعهن، حيث ينتجن المحاصيل الغذائية.
- تصل نسبة الأسر التي تعولها امرأة حوالي 21% وترتفع في بعض المناطق إلى 33%.
- تصل نسبة الأمية بين النساء في الفئة العمرية بين 20 و24 إلى 34% (وقد تصل إلى 94% في المناطق الريفية) مقارنة بنسبة 19% بين الرجال من نفس الفئة العمرية.
- انخفاض الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام له أثر أكبر على النساء من الرجال، نسبة لأن الأسر تفضل تعليم الولد على البنت.
- تشكل المرأة 80% من منتجي الغذاء في افريقيا بينما تحصل على 2–10% فقط من الخدمات الإرشادية.
- المستفيد الأول من العائد النقدي من تصدير المحاصيل، على مستوى الأسرة، هو الرجل، وهو في الغالب لا ينفق هذا الدخل في الغذاء والاحتياجات المنزلية الأخرى.
- لقد أغفل دعم المرأة بالعلوم التقنية لعدة أجيال، إلا أن المرأة على الرغم من هذه الغفلة استمرت في إنتاج وتسويق المنتجات التي تضمن بقاء العائلة والمجتمع.
- في المتوسط 40% من النساء الناشطات اقتصادياً يعملن بتوظيف ذاتي.
- تحصل المرأة على 7 إلى 10% من مجموع الدعم في مجال المشاريع الصغيرة على الرغم من أنها تمثل 50% من القطاع الخاص في مجال الأعمال الصغيرة.

تحكي لنا الإحصاءات أعلاه الكثير، إلا أن أبلغ ما تحكيه، بالنسبة لورقتنا هذه، هو أن المرأة الافريقية اليوم تقوم بموازنة أسطورية من العمل المنزلي والخارجي، مدفوع وغير مدفوع الأجر، لكن كل هذا لم يحقق لها

الفرضية الاقتصادية المزعومة التي تقول إن انتشار المرأة في مجالات الإنتاج هو الذي سيضمن لها استقلالها الاقتصادي، ومن ثم تحررها من قبضة الاضطهاد الذكوري، فما هو الانتشار الإنتاجي الذي ننتظره من المرأة أكثر من هذا؟ وما هو مستوى العمل الأعظم وأشرف مما تقوم به المرأة اليوم، والافريقية خصوصا، بطول صبر واحتساب؟ ألا نتوقف برهة لنراجع حساباتنا وندرك أن أزمة المرأة اليوم لا يمكن أن يكون حلها في المعادلات الاقتصادية الجافة من الروح الإنساني؟ وأن مشكلة المرأة اليوم ليست في ضعف معدل إنتاجها العام، بل في كثرته للدرجة التي تسلبها إنسانيتها وتضعها في مقام الدواب والآلات، وكذلك في ضعف وسائل تقييمنا وتقديرنا لكل هذا الإنتاج، اقتصاديا وثقافيا؟

تقييم العمل: بيت الداء والدواء

عبارة مأثورة للدكتور عبدالله علي إبراهيم، من نص مسرحية "حار جاف مترامي الأطراف"، تقول: "تتحرر المرأة يوم تضطر إلى مسح أحذيتها.. لا بدافع التأنق، بل لأنها مشت المشاوير الكافية لاتساخها".. هذه العبارة تنتشر في أدب اليسار السوداني كعبارة موجزة، سهلة ممتنعة، تنطق عن الرؤية اليسارية لكيفية تحرير المرأة.

بطبيعة الحال هي مقولة حسنة النية، وهدفها فعلا تحرير المرأة، لكنها تكتنز في طياتها أس الخطأ في نظرتنا الشائعة لمسألة تحرير المرأة.. كيف؟ المقولة أعلاه تطالب المرأة بأن تتساوى مع الرجل عن طريق عراك الحياة في المجتمع العريض (المشاوير الكافية)، وخصوصا – كما هو وحي اليسار الماركسي – في مجالي العمل الإنتاجي الخارجي والنشاط الثوري، وهو عين الخطأ الذي تحاول هذه الورقة تصحيحه.

في حين نرى فعلا أن المرأة مطلوبة اليوم بشدة في مجال النشاط الثقافي الثوري إلا أننا ندرك أن سبب عدم حضورها الكافي فيه يكمن في خلل فهمنا لمعنى العمل الإنتاجي نفسه، وبالتالي تقييمه.. إن من نساء افريقيا من مشين، ويمشين حتى اليوم، المشاوير اليومية الطويلة لتوفير الماء والغذاء لأسرهن، ومنهن من مشين ويمشين تلك المشاوير حفاة الأقدام، لا استمتاعا بملمس التربة أو الأعشاب أو الحصى، بل لأنهن لا يملكن الأحذية! هذا غير "المشاوير المنزلية" التي لا تهدأ منذ استيقاظ ربات البيوت وخادمات المنازل قبل بقية أهل الدار حتى نومهن بعدهم كلهم.

العبارة المأثورة أعلاه تلوم المرأة على وضعها في القيد والاضطهاد، وهو لوم غير مرفوع تماما (فالحق لا بد له من طلاب حريصين، ومن يهن يسهل الهوان عليه)، ولكنه ثانوي، فالمرأة عندنا اجتهدت وتجتهد، وتبذل العمل المضني يوميا، بيد أنها محصورة بثقافة المجتمع وقلة الوعي المضروبة عليها، ولا نريد أن نبارز عبدالله علي إبراهيم في العبارات الأنيقة ولكن لم لا نقول: "تتحرر المرأة حين نعرف جميعا أن أحذيتها ملكها المستحق، لا عطية من رجل"؟

أدناه سنحاول لفت بعض الانتباه لقضيتين أساسيتين نرى فيهما بيت الداء والدواء، وكلاهما يرجع لمسألة تقييم العمل، فالحق أن المرأة الافريقية لو لقيت الإنصاف في تقييم عملها وأهميته الاقتصادية/ثقافية لنظرنا لها اليوم كأكبر المنتجين، ولنالت تحررها بحق.. تكمن مشكلة تقييم العمل، في نظرنا، في قضيتين، كبيرتين متداخلتين، أولاهما، وأهمهما، ثقافة دونية الأنوثة، وثانيتهما النظام الاقتصادي الرأسمالي النقدي المعاصر، وسنبدأ بالحديث عن الثانية.

النظام الاقتصادي الرأسمالي النقدي

لن ندخل في تفاصيل عمل النظام الرأسمالي النقدي المعاصر، فليس هذا مقامها، ولن نبحث في كيف يعتمد هذا النظام على قيمة النقد التي هي ليست قيمة اقتصادية صرفة بقدر ما هي قيمة إعلامية سياسية تلتحف قداسة الأرقام الحسابية التي لا تخطئ (؟!)، وكيف أن النظام المصرفي العالمي، الذي يغذي هذا الاقتصاد ويديره من وراء الكواليس، يعتمد على الربا أكثر من اعتماده على الإنتاج الحقيقي الملموس، وأن نظام الربا

يجعل كثيرا من الناس يغتنون بدون عمل، عن طريق استغلال أولئك الذين يعملون حقا من أجل عيشهم، فتتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء ولصالح أكثر فئات المجتمع خمولا في الإنتاج على جميع الأصعدة، كما لن نتحدث عن الضغط العالمي من مراكز القوى السياسية على فقراء العالم لإبقائهم تحت نير هذا النظام المجحف واستمرارية استغلالهم باسم مبادئ السوق الحر – الذي لم يكن يوما حرا – وباسم تشجيع الاستثمار الأجنبي وإنعاش الاقتصاد العالمي الذي لا ينتعش إلا بمعنى المزيد من تراكم رؤوس أموال الأغنياء على حساب المزيد من التعاسة والديون للفقراء، ومن ثم يمهر في اختراع وإلقاء اللوم على الفقراء لكسلهم وضعف مهاراتهم الإنتاجية واتكالهم على معونات الدول الغنية (؟!)، إضافة لفساد حكامهم الذين لم يجدوا الفرص العظيمة للفساد أصلا إلا بحماية نفس تلك الدول الغنية ونفس هذا النظام الاقتصادي، غير المنطقي غير الديمقراطي.

لن ندخل في هذه التفاصيل، لا إنكارا لأهميتها بالطبع، لكن لوضع هذه الورقة في سياقها الموضوعي المعاصر، فنحن على العموم لن نستطيع تغيير هذا النظام الاقتصادي البائس إلا لو توحدت قوى المجتمعات المستغلَّة، ولن تتوحد هذه القوى قبل أن تحدث خطوات جادة في تحرير الطاقة الثورية الكامنة لجماهير النساء في المجتمعات الفقيرة، وفي مقدمتها افريقيا، لأن المجتمعات لا تتوحد وتتحرر حقا حين يكون نصفها مغلولا.

سنتطرق للجانب الذي يؤثر مباشرة على أدنى حد مطلوب من التقييم المنصف للعمل المنزلي، وهو أن هذا النظام الاقتصادي يعتمد في إحصاءاته على القيمة التبادلية للمنتَجات، وليس بالضرورة قيمتها الحقيقية، فالمنتج لا يصبح ذا قيمة إلا في حالة استبداله بعملة نقدية، أما المنتجات التي لا يصل بها الطريق لسوق السلع التبادلية فهي لا قيمة لها، وبالتالي غير موجودة.. وبما أن العمل المنزلي هو عمل يقوم على التكافل المتبادل داخل المنزل، حيث لا بيع ولا شراء للعمالة بالنقد، فإن مجهود جميع النساء الإنتاجي، الذي يكون في سبيل إدارة وتنمية المحيط المنزلي، يذهب هباء بلا تقييم حقيقي، إذ أن المرأة لا تطالب بأن يدفع لها أفراد المنزل مرتبا شهريا على خدماتها في البيت، وهي لا تطالب الدولة ولا مؤسسات السوق بأن تدفع لها نظير إعادة إنتاجها وتدريبها للقوى العاملة المستقبلية (الأطفال) التي لولاها لن يكون هناك إنتاج ولن تكون هناك تنمية اقتصادية، بل ولن يكون هناك استهلاك واستثمار معاصر بصورة تشجع الإنتاج والابتكار.. كل مجالات العمل المنزلي، التي ذكرنا آنفا، تذهب بدون تقييم، وعليه يذهب جل إسهام المرأة في اقتصاد المجتمع بدون اعتبار، فتبقى لنا الصورة الشوهاء التي تحاول إقناعنا بأن الرجال العاملين خارج المنزل هم من يعول النساء الخاملات في بيوتهن! بهذا الوضع فإن المرأة هي أكبر منتج لفائض القيمة الذي حكاه كارل ماركس،[11] وأكبر مُكتوٍ بنار سوءاته، فقيمة عملها التي يستفيد منها أعضاء المنزل مباشرة، والمجتمع كله في المحصلة، لا تعود عليها بمكسب مادي أو تقدير اجتماعي حقيقي، وبالكاد تبقيها على قيد الحياة، بشيء من الاعتبار، لكي تستمر في الإنتاج وإعادة الإنتاج.

يؤدي هذا أيضا لضعف حماس الدولة للاستثمار الاقتصادي على مستوى المنازل، وبالتالي لا يلقى عمل الأغلبية الساحقة من النساء الافريقيات أي نوع من العون الاقتصادي والإرشاد التنموي العلمي، بخلاف الرجال الذين يجدون أحيانا ذلك العون من الدولة باعتبار العائد النقدي لمشاريعهم، وهو كما نرى تحيز واضح للرجال، بقصد أو بغير قصد.. من الأمثلة التي يمكن ضربها على هذا الأمر العلاقة بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل النقدية على مستوى المزارع المنزلية[12].. أغلب عمل النساء الافريقيات – ونساء الأرياف الفقيرة عالميا – في الزراعة يكون بدافع الإنتاج والاكتفاء الغذائي الذاتي للمنزل، وبالتالي فهو يرتبط عموما بالمحاصيل الغذائية وتنويعها قدر الحاجة والاستطاعة، أما الرجال فيميلون عادة لتغطية المزرعة بالمحاصيل النقدية، وعادة ما يكون محصولا واحدا أو اثنين، بلا تنويع، وبالطبع يكون ذلك على حساب المحاصيل الغذائية، وبالنظر لسلطة الرجال على الأرض الزراعية (حتى حين لا يكونون أغلبية القوى العاملة فيها) يصبح الاكتفاء الغذائي الذاتي عديم القيمة الاقتصادية، لأن النظام النقدي لا يضع له قيمة، ولأن الرجال الساعين وراء النقد لا يراعونه كما تراعيه معظم النساء اللاتي يعرفن ضرورته لأنهن أكثر التصاقا بتفاصيل

الأمن الغذائي للمنزل من الرجال[13].. أكثر من ذلك فإن الدولة حين تحاول دعم المزارع الصغيرة فهي عادة ما تعد بشراء محاصيلها، لكنها عادة ما تشترط نوع تلك المحاصيل والحد الأدنى من كميتها، وبالتالي فهي تدعم طغيان المحاصيل النقدية على الغذائية بصورة مباشرة.. وهكذا فباعتبار أن الأغلبية العظمى من فقراء افريقيا هم من قاطني الأرياف (70%)،[14] يصبح هذا المثال ذا يد واضحة في استمرار دوامة الفقر والعجز الغذائي واضطهاد النساء والاستخفاف بجهودهن.

دونية الأنوثة وانعكاساتها

مفهوم دونية الأنوثة ظهر في دراسات الجندر، ظهورا خجولا حتى اليوم، كمحاولة لتبويب أمر واضح في الثقافة الذكورية، برغم أن معظم حركات الحقوق المدنية والسياسية تتجاهله، لا لعدم إحساسها به ولكن لأن الإجابة عليه ليست سهلة، وتتطلب أكثر بكثير من العمل المدني/السياسي بمعناه الميكانيكي المتعارف عليه ضمن علائق مؤسسات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة.. يتطلب هذا الأمر عملا ثقافيا ضليعا، واعيا بخبايا النفس البشرية، الفردية والجمعية، وتعقيداتها، كما يمتلك فلسفة منهجية متزنة وقادرة على إعادة صياغة الكائن البشري وتحرير مواهبه الطبيعية – العقل والقلب – من قيود الأوهام والأباطيل، ليرى الأشياء ويفهمها على طبيعتها، ويتواءم مع بيئته، ويعيد اكتشاف ذاته ليحقق إنسانيته الكامنة، ذكرا كان أو أنثى.

معنى دونية الأنوثة، ببساطة، هو أن الصفات التي ترتبط غالبا بالأنوثة يتم تقييمها ثقافيا – في الوعي الجمعي للرجال والنساء معا – على أنها أدنى قيمة من تلك الصفات التي ترتبط غالبا بالذكورة.. تتم إعادة إنتاج هذا المفهوم الذكوري ثقافيا على مدى الأجيال عن طريق المؤسسات الثقافية بصورة مستمرة، لدرجة أن أعضاء المجتمع المشاركين في هذه العملية يقومون بها بدون وعي منفصل، ويرون أنهم إنما يمارسون فقط إعادة إنتاج ثقافاتهم الشعبية المتوارثة التي تشبعوا بها والتي لا بد أن يكون لها سبب منطقي من تاريخ مجتمعاتهم، وإن لم يعرفوه تحديدا.

في هذه العملية يتم توصيف مزايا بشرية بعينها على أنها أنثوية، ومزايا أخرى على أنها ذكورية، ومن ثم تتصف المزايا الأنثوية بالدونية أمام المزايا الذكورية، كأن تصبح مزية الرعاية مزية أنثوية، في حين مزية السلطة ذكورية، وكذا الضعف يصبح أنثويا في حين تكون القوة ذكورية، وتمضي الثنائيات هكذا (الخضوع أنثوي والتسلط ذكوري، والعاطفة أنثوية والعقل ذكوري، والإبداع والتجديد الفكري والفني ذكوري والركود والكسل الذهني أنثوي، والإقدام ذكوري والجبن أنوثي) إلى أن تصل لأهم ثنائية تخص ورقتنا هذه، وفيها يصبح العمل المنزلي "أنثويا" في مقابل العمل الخارجي العام "الذكوري"، وبهذا يرتبط المنزل وجميع أنشطة بقائه وتنميته بمزايا الأنوثة، ومنها الضعف والخضوع والركود والكسل كما رأينا أعلاه، وبهذا لا يتعفف الذكور في المجتمع عن العمل المنزلي فحسب، بل يصبح عملا قليل الأهمية مقارنة بالعمل الخارجي، وبهذا يصبح الرجل منتجا ومهما ما دام يعمل خارج المنزل، حتى لو كانت قيمة عمله الحقيقية نصف قيمة عمل المرأة في المنزل.

وتنساق هذه الثنائية على النسيج المجتمعي ككل، فالمرأة حيثما وُجدت تكون مربوطة بمزايا الأنوثة هذه، والرجل حيثما وُجد يكون مربوطا بمزايا الذكورة، وبالتالي فإن المرأة تظل أنثى أقل قيمة من الرجل وإن كانا يعملان سويا في نفس مكان العمل، وبنفس المسؤوليات، وتظل السلطة الطبيعية وقيادة الدفة بيد الرجل لأنه هو "العقل" الذي لا تشوبه العاطفة "الضعيفة"، وكذا فإن نسبة تفوق القوة العضلية بين رجال المجتمع على نسائه تصبح تبريرا طبيعيا لدونية الأنثى تجاه الذكر، أينما كانا وكيفما كانا، أما نسبة التفوق الفزيولوجي عند النساء عموما في تحمل الألم الدوري/المزمن والإرهاق الجسدي والنفسي فلا قيمة له، بل ولا اعتراف به.. لا يساعد مفهوم دونية الأنوثة هذا في منع تحرير المرأة فحسب بل يساهم أيضا في تغريب المرأة عن ذاتها، فتصبح ترى كمالها في أن تفعل ما يفعله الرجال، وقصورها في الاستمرار على عمل أعمال النساء، فنرى النساء أنفسهن لا يجعلن قيمة كبيرة لأعمالهن المنزلية، وإن أحسسن بصعوبتها إحساسا واضحا، وربما

اشتكين منها، لكن يبقين يسبحن بحمد "راجل البيت" الذي يرزقهن وينتج من أجلهن، ويقنعن بمكانة الخضوع التي هي ضمن "حكم الطبيعة" عليهن مما يجب أن يقبلن به (؟!)، في حين أن النساء اللاتي يردن التخلص من هذا الظلم فما عليهن إلا أن يتنكرن لصفات الأنوثة تلك ويزاحمن الرجال خارج المنزل ويتنكرن حين الضرورة لنداءات الرعاية والعاطفة لأنها مزايا أنثوية أدنى من مزايا السلطة والعقل والحزم الذكوريات.. تظن المرأة التي تسعى للتحرر أحيانا أنها لا يمكن أن تكون عاطفية وعاقلة في نفس الوقت، وتظن أنها لا يمكن أن تحمل فطرة الرعاية الأمومية مع مهارات الإدارة والقيادة "الذكورية" في نفس الوقت أيضا، ومن الناحية الأخرى يعف الرجال عن أدوارهم في المنزل ويحاولون التنكر لعواطفهم وفطرة الأبوة الحانية فيهم حتى لا يتورطوا في مزايا الأنوثة.

بهذه الصورة تستمر إعادة إنتاج هذه الثقافة المجحفة حتى عند المثقفين والمثقفات الذين يريدون فعلا تغيير ثقافة المجتمع وأوضاع الظلم فيه، فتراهم – أي المثقفين والمثقفات – يريدون تغيير المجتمع بنفس أدوات دونية الأنوثة هذه، فيطالبون المرأة بأن تتحرر عن طريق أن تنافس الرجل في مجاله، ولكنهم قلما يطالبون الرجل بأن يتفهم دور المرأة المجتمعي الحالي وأن يشارك في هذا المجال بإيجابية.. وهكذا نجد أن الرؤية الاقتصادية المعاصرة، الأكثر ذياعا بين الداعين لتحرير المرأة، تنادي بالمزيد من استيعاب المرأة في سوق العمل (غير المنزلي) حتى تحرز استقلالها الاقتصادي وتتحرر.

هذه الرؤية أعلاه، ببساطة، تقدم العربة على الحصان، وتخلط الأولويات، فالاهتمام الأول يجب أن يسير نحو رد الاعتبار لعمل المرأة المنزلي الحالي والاعتراف بأثره المباشر على الاقتصاد والتنمية البشرية، ومن ثم العناية به واستثماره بما يستحق.. أما الذين يرون أن الحل يكمن في إخراج المرأة من المنزل إلى سوق العمل فهو خاطئ من ناحيتين: أولاهما أنه يسعى للحفاظ على مفهوم دونية الأنوثة بتشجيع المرأة لأن تحذو حذو الرجل لو أرادت المساواة (أي أن القيمة الذكورية تبقى هي الأعلى، وعلى النساء أن يقبلن بهذا الأمر ومن ثم يعملن بما يتسق معه لو أردن المساواة، بلا اعتراض على فحواه)، وثانيتهما أنه يصر على عدم الالتفات للقيمة الإنتاجية للمنزل، وكأنه يريد ترك المنزل بلا إدارة وتدبير علمي.. ونحن قد أوردنا آنفا إحصاءات واضحة في أن عمل المرأة خارج المنزل اليوم ليس بالقليل أبدا، ولكنه لم ينجح حقا في تحريرها، لا لأن الحل يكمن في أن المرأة يجب أن تبقى في المنزل ولا تخرج منه إطلاقا، بل لأن الحل يكمن في أن يعمل الرجل مع المرأة في المنزل وخارجه بصورة متكافئة، وأن لا يتم استصغار دور المنزل مقارنة بالعمل الخارجي.

إن المنزل خلية اقتصادية/ثقافية حية، تعمل باستمرار على إمداد الآلة الاجتماعية الكبيرة بالطاقة البشرية، صحيحة العقل والجسد والوجدان، العارفة بضرورة النسيج الاجتماعي وأدوات إدارته وتقنياته واستراتيجياته وطموحاته التنموية الشاملة، كما هي أيضا الوحدة الاستهلاكية الأهم في المجتمع، والتي لولاها لن يكون هناك دافع للإنتاج في شتى الأصعدة.. المنزل كالقلب في جسد المجتمع، ماديا ومعنويا، يعمل على ضخ الحياة فيه بدون انقطاع، وليس لجسد أن يكون صحيحا لو ضعُف قلبه.. أما المرأة، وخصوصا الأم، فهي قلب هذا المنزل، وسيدته الحقة، ومديرة العملية الكاملة فيه، بالمساهمة الكبرى وبالتنسيق الأساسي، فهل تكون هناك نظرة سليمة لمعنى الإنتاج إذا تجاهلت هذا الدور؟

على المجتمع، رجالا ونساء، أن يعيد الاعتبار للمنزل، ونحن بحاجة لأن ينتبه الرجل لأهمية عمله في المنزل قبل أن يحاول تنبيه المرأة لأهمية عملها خارج المنزل، كما من الحكمة أن نعي جميعا أن المنزل والمجتمع الخارجي محيطان متكاملان مع بعضهما ولكن يختلفان عن بعضهما مقداريا، خصوصا في خبرات الإدارة وتقنياتها، ونحن بحاجة للاستفادة من خبرة المرأة الافريقية، المكتسبة والموروثة، في هذا المجال، عن طريق المزيد من الاستثمار في تحسين تقنيات المنزل وتسهيلها وتنظيمها، وخلق مناخ يسمح بتبادل الخبرات حولها، جنبا إلى جنب مع تمكين المرأة، كخبيرة في هذا المجال، من المشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع المدني وفي أماكن صنع القرار، والعمل على توفير الوقت لها لهذه المشاركة عن طريق تخفيف أعباء المنزل عليها، كما ان عمل المرأة داخل المنزل يحتاج منها لاكتساب مهارات تعينها علي إدارة المنزل، مثله مثل أي

مؤسسة، فهي تحتاج لأن نوفر لها مهارات إدارة الوقت وترتيب الأولويات ومهارات تقليل التكلفة والصرف، والتفويض في العمل، واتخاذ القرار، الخ.. وسنعود لبعض تفاصيل هذا الأمر بعد قليل.

من أمثلة الاختلاف بين خبرات العمل المنزلي وخبرات السوق ارتباط تفكير المرأة الافريقية الاقتصادي اليوم، بأثر خبرتها، أكثر بالمنزل وبتحسين مناخه، في حين يرتبط تفكير الرجل أكثر، بأثر خبرته أيضا، بالقيمة النقدية للإنتاج، وقد ذكرنا آنفا موضوع اهتمام نساء الريف الافريقي بالمحاصيل الغذائية في حين اهتمام الرجال أكثر بالمحاصيل النقدية.. كما ان استثمار المرأة الافريقية العام، في الكثير من المشاريع الاقتصادية التي تشارك فيها تعاونيا مع الآخرين في المجتمع، يتركز مباشرة على تحسين وضع الأسرة، كتحسين الغذاء والصحة العامة وتعليم الأطفال والمحافظة على توازن البيئة الطبيعية، في حين تختلف وجهة الرجل الاقتصادية بالتركيز على الحيازة على السيولة النقدية الكافية لتوفير المشتروات التي قد تعود أحيانا بالمصلحة المباشرة للمنزل أو بالمزيد من الاستثمار النقدي، ولهذا نجد معظم الرجال في الأسر الافريقية يهتمون بتوفير مصاريف المنزل بدون كثير اهتمام بكيفية إدارة هذه المصاريف داخل المنزل، وكثيرا ما يكون الأب على غير معرفة بمراحل تعليم أبنائه وتفاصيل حياتهم اليومية، ولا يفتأ يلوم الزوجة على تعبه الذي يروح هباء بسوء تدبيرها! فالرجل يرى تحسين نوع الحياة في زيادة النقد والصرف، وكثيرا ما لا يصرف أكثر من المتطلبات الضرورية بحجة استثمار بقية المال في مشاريع السوق (ولغرض خفي آخر هو الاستمتاع الشخصي بفائض المال)، فالرجل لكونه غير مدرك لتفاصيل المنزل يستحقر الصرف الزائد عن الحد الأدنى عليه لتحسين الوضع فيه.

لهذا السبب في اختلاف خبرات النساء والرجال، بفعل التاريخ الجندري، فإن مشاريع التنمية الريفية، في العقود الأخيرة، التي استهدفت النساء في المناطق الفقيرة – بحيث يكون عائد المشروع النقدي وغير النقدي بيد النساء – كانت أنجح من تلك التي استهدفت الرجال، لأن إعانة المرأة اقتصاديا تعني تلقائيا إعانة كافة أفراد المنزل، وخصوصا الأطفال، أما إعانة الرجل فلا تعني دوما بالضرورة أكثر من إعانة فرد واحد، وربما يسيء استخدام تلك الإعانة في مشاريع خاسرة، ذلك لأن المرأة في هذه المناطق لم تنخدع عموما حتى الآن عن القيمة التنموية الاقتصادية الحقيقية التي ما النقد إلا وسيلة لها، وهي التنمية البشرية، في حين انخدع معظم الرجال الذين يظنون أن زيادة النقد تعني زيادة النماء[15].. لكن كل هذا حتى الآن لا يعني أن النساء يتلقين من الدعم التنموي والقروض أكثر من الرجال، بل العكس ما زال صحيحا، "بالرغم من أن تقارير المؤسسات المانحة تشير إلى أن استرداد القروض بين النساء يصل إلى 98% بينما يصل بين الرجال إلى 75% فقط، وغالبا ما يتطلب الحصول على قرض أن تصحب المرأة رجلا إلى البنك لضمان أول قرض لها!".[16]

ولنفس السبب أعلاه أيضا – أي اختلاف خبرات النساء والرجال بفعل التاريخ الجندري – فإن المرأة عموما أكثر التصاقا ودراية بالبيئة الطبيعية حولها من الرجل، وأكثر تفهما لأهمية توازنها والعلاقة المتبادلة معها، وتأثير هذا الأمر على الصحة العامة لأفراد المجتمع.. لهذا الجانب أهميته اليوم، أكثر من ذي قبل، بسبب مشاكل التغير المناخي العالمي التي ظهرت بقوة مؤخرا، بتلوث البيئة كثيرا وتأثيره العام على متوسط حرارة كوكب الأرض ككل، ما يؤثر بدوره على النظم الإيكولوجية، ومن ثم الحيوية، فيه، إضافة للأضرار الصحية العامة التي يدفع ثمنها معظم البشر والأحياء، ومشاكل التناقص الحاد للموارد الطبيعية، كالمياه العذبة ومصادر الغذاء والغابات والمعادن والواقيات الطبيعية ضد الكوارث الطبيعية، في مقابل تزايد نسبة سكان الأرض من البشر، واختلال توازن فزيولوجيا الأرض عموما، حيث تعود جذور أسباب هذه المشكلة العامة للاستهلاك الفاحش لموارد الأرض من أجل الاستهلاك البذخي لشعوب الدول الغنية على حساب المزيد من ضعف فرص التنمية الاقتصادية المستدامة والحياة الصحية لفقراء العالم، مما يدعو للمزيد من التأمل اليوم في ضرورة إعادة النظر لمدارس الاقتصاد الاشتراكي الحديث من حيث أهليتها لموازنة استهلاك الموارد الطبيعية بجانب موازنة توزيع ثمار تلك الموارد بين البشر،[17] ولهذا إشارة لإرهاصات قديمة من سير حكماء القرن الماضي، كالمهاتما غاندي الذي كان متضايقا من محاولات الهند المستقلة للتوجه التنموي بمحاكاة نمط

التصنيع والاستهلاك البريطاني، وكالأستاذ محمود محمد طه الذي حاول تعليمنا، قولا وعملا، أن "للبشرية ما يكفي حاجتها، لكن ليس للبشرية ما يكفي أطماعها".. علينا اليوم أن نستفيد من خبرات أصدقاء البيئة عالميا لإعادة صياغة أنماط إنتاجنا ومناهج تنميتنا، خصوصا في المجتمعات النامية، والمرأة عموما في طليعة أصدقاء البيئة.

الصورة الكبيرة

مما ذكرنا أعلاه يتضح أن من أعمق مشاكل التنمية والجندر في افريقيا اثنتان: أولاهما مفهوم دونية الأنوثة الذي يحط من قدر كل ميزة مرتبطة بالأنوثة في الثقافة الاجتماعية، حتى حين تكون هذه الميزات واضحة الأهمية والاتساق مع الميزة الإنسانية العامة الواعية النبيلة، والتي يفترض بنا جميعا، نساء ورجالا، أن نسعى للتحلي بها.. أما المشكلة الثانية فتكمن في إحدى سوءات نظام النقد العالمي المعاصر، فهو لا يعرف للإنتاج قيمة اقتصادية غير قيمة السلعة التبادلية، في صورة الدولار وأخوانه، وبهذا نظلم ونثبط ونتجاهل قطاعات إنتاجية عظيمة خارج نظام النقد، لو انتبهنا لها وأوليناها الرعاية المستحقة لأثمرت تنمية بشرية واضحة وحقيقية.

وبطبيعة الحال فهذه صورة عامة، ولا نزعم أنها تنطبق على أوضاع جميع الرجال والنساء بافريقيا، فالحق أن هناك رجالا مسؤولين ونساء غير مسؤولات أيضا، كما أن هناك أسرا ليس بها رجل مسؤول ولا امرأة مسؤولة، وسوء التدبير بينهما واضح، داخل المنزل وخارجه.. بيد أن الوضع العام المشار له في السطور السابقة صحيح وموضوعي، فتسلط الرجل على المرأة، نفسيا وجسديا، في مجتماعتنا واضح، وتجاهله المتعمد لقيمة إنتاجها الاقتصادي والثقافي واضح أيضا، برغم أن الحق أن تأثير المرأة على الرجل عموما، في أي مجتمع، أكبر من العكس بكثير..

> "فإن الولـد إنما هو، من الناحية العضوية، يكاد يكون كله من المرأة.. هو من عظمها، ودمها، ولحمها.. فهي تعطيه في أحشائها، كل تكوينه الجسماني.. ثم هي، إذا برز من أحشائها، تعطيه، من كيانها، كل غذائه، تقريباً، إلى أن يفطم.. هذا من الناحية العضوية، وأما من الناحية الروحية فإن حالتها النفسية، ومزاجها، يؤثران عليه وهو جنين، ثم يؤثران عليه وهو رضيع، ثم يؤثران عليه وهو طفل يشب في مدارج اليفاعة، تأثيرا يكاد يكون كاملا.. ويكفي أنه، عندما تفتح عيناه لأول مرة، إنما تفتحان عليها هي.. فيلفح وجهه دفء أنفاسها، وتمس جلده نعومة أناملها، وتستقر في أعماق عقله نظراتها الحنينة، ويطرق أذنيه عذب مناجاتها، ومناغاتها.. وبالاختصار، فهو يأخذ منها كل مزاجه وكل تكوينه، الجسماني والروحي والخلقي والفكري، ثم هو لا يكون سعيه، فيما بعد، بين الناس، إلا متأثـرا، تأثرا كاملا، بكل هذا التكوين المبكر".[18]

مـا الـعمـل؟

سنحاول في الأسطر القادمة تقديم خطوط عريضة لما نراه من مسار عمل متنوع الأصعدة لمعالجة هذه القضية في سياقنا المعاصر، كخطوة نحو سياقات أفضل في المستقبل.. عليه فإن حديثنا سيكون عن كيفية العمل في سياق الممكن حاليا، وليس بحال من الأحوال بسبيل تقرير علائق الجندر أو خطوط تقسيم العمل بين الجنسين مستقبلا، فهذه في زعمنا ستتشكل حسب مجهودنا المعاصر لتقوية وضع المرأة الحالي برد الاعتبار لدورها التاريخي والحاضر قبل أن نتنبأ بدورها المستقبلي، إذن فمن أهم الدروس التي يمكن استنتاجها اليوم هو عدم ادعاء رسم مستقبل المرأة قبل أن ندعمها اليوم بما فيه الكفاية لتنهض وتشارك طليعيا في رسم هذا المستقبل بنفسها، ولا مكان لظل من ظلال الوصاية.

أكثر من هذا فحديثنا يخص عموما غالبية نساء افريقيا، وهن غير متعلمات تعليما عاليا أو مستقلات اقتصاديا أو واعيات وعيا مجتعيا يعوّل عليه حتى الآن، بسبب ظروف ذكرناها آنفا، لكننا لا نتجاوز أهمية الفئات النسائية المتعلمة مهنيا، الواعية اجتماعيا والمستقلة اقتصاديا، ونرى أن هؤلاء هن أفضل القادرين على تمثيل خط تنمية المرأة الافريقية إذا ما جعلن قضية المرأة نصب أعينهن ونذرن جل نشاطهن لخدمة وتوعية وتنظيم عموم أخواتهن الافريقيات اللاتي ما زال المشوار أمامهن طويلا.

بناء على هذا نقول إننا نرى ثلاثة مجالات للعمل، مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، لا ينفع أحدها لوحده ولكن تؤثر قويا بصورة جماعية، وهي (أ) الجمعيات التعاونية، (ب) التقنية الوسطى أو التقنية الملائمة، و(ج) العمل المدني العام في التعلم والتعليم والتوعية المتبادلة والأنشطة الثقافية والفنية.. وسنحاول في الفقرات القادمة الحديث عن كل مجال باختصار.

الجمعيات التعاونية

بما أن مشكلة التقييم الاقتصادي القاصر لعمل المرأة لن تزول حقا، في نظرنا، إلا بزوال نظام النقد الرأسمالي الحالي وحلول أنظمة اشتراكية/ديمقراطية تعيد تقييم العمل الإنتاجي بمعايير أكفأ وبأنظمة نقد أكثر ارتباطا بمستوى الإنتاج الإنساني من القيمة السلعية التبادلية العائمة المهيمنة اليوم (وهناك بدائل عالمية مقترحة اليوم، في طور التجربة ضيقة النطاق – على مستوى القرى أو المجتمعات الصغيرة – أو طور التمحيص الاقتصادي الهيكلي النظري)، إلا أننا لا بد أن نفعل شيئا لتحسين الوضع في ظل ما هو ممكن الآن.. لهذا نقترح فكرة الجمعيات التعاونية، التي هي ليست فكرة جديدة بأي حال من الأحوال، ولكن نبغي لها مستوى أعلى من التنظيم والتوسع.

بإمكان النساء العاملات في الإطار المنزلي إقامة جمعيات اقتصادية يستثمرن فيها أنشطتهن الحالية لخلق دخول لهن، وذلك عن طريق افتراع مجالات عمل في السوق لا تستدعي سوى نفس خبرات العمل المنزلي، مثل الأطعمة التي يمكن إنتاج المزيد منها كمشروع دخل صغير لمجموعة من النسوة يبيعونها في السوق، بالتعاون مع محلات تجارية موجودة أصلا وبدون الحاجة لأن يتركن المنزل لإدارتها، كما يمكن إنشاء مزرعة دواجن صغيرة بالمنزل أو شراء عربة نقل بسيطة لنقل المياه، من مصدر الماء للقرية، وبيعه للناس بأسعار معقولة كتكلفة للمشوار، كما يمكن أن تكون هناك مشاريع كثيرة مرتبطة بأعمال الغزل والحياكة والتطريز والتزيين والصناعات اليدوية المتعددة التي تجيدها ربات البيوت، كما يمكن استثمار وتنظيم خبرات الطب الشعبي بين النساء كمصادر للدخل.

يمكن أن يبدأ هذا الأمر بنظام الصندوق التعاوني المعروف في البيئة السودانية (وهناك ما يشبهه في الدول الافريقية الأخرى)، حيث يجتمع عدد من النساء ويساهمن مساهمات نقدية شهرية بسيطة، تكون في المحصلة كبيرة، وتعطى لإحدى عضوات الصندوق في كل شهر لتستثمرها كرأس مال لإنشاء مشروعها الخاص، او كمشروع مع مجموعة من النساء.. يعرف هذا النشاط اصطلاحيا بالتوفير، أما عند وضعه في الإطار الاقتصادي فالمرأة التي تكون قد أخذت الصرفة الأولى تعتبر استلفت المبلغ من زميلاتها لتسدده لهم علي أقساط، أما التي تأخذ الصرفة الأخيرة فتكون وفّرت شهريا، وتتفاوت نسب الاستلاف والتوفير بين هذين الوضعين[19].. بإنشاء هذا المشروع تستطيع نفس المرأة أن تسدد مساهماتها في الصناديق الشهرية القادمة عن طريق بعض العائد من مشروعها الذي بدأ، وتستطيع المرأة الموفّرة أن تحظى برأس مال كبير في آخر دورة الصندوق لتستثمره في مشروعها.. هذا الاتجاه أثبت نجاحاته بين النساء في الكثير من الدول النامية، ولنا في بنك قرامين، وصاحبه الدكتور محمد يونس البنقلاديشي (جائزة نوبل للسلام، 2006)، عبرة كبيرة[20].. الفرق بين هذه الصناديق ومشاريع القروض التنموية التي تتبناها بعض المنظمات الطوعية أن الأولى لا تأخذ أي أرباح فائدة من المشاركات (مهما كانت صغيرة وذات نية عامة حسنة)، علاوة على أنها مدعومة بصورة ذاتية، مستقلة، بواسطة عضوات الجمعية.

ما ذكرناه من أمثلة المشاريع أعلاه غيض من فيض يمكن أن تتفتق عنه أخيلة النساء من وحي خبراتهن في العمل المنزلي، وبالتأكيد فإن بداية هذه المشاريع ستكون صعبة، لكنها، كما أثبتت في كثير من الحالات المعاصرة، قابلة لأن تنمو وتصبح أكثر قوة كقاعدة اقتصادية قادرة حتى على إدارة مشاريع إنتاجية وتجارية كاملة بمفردها (بواسطة النساء لأجل النساء)، إضافة لكونها قادرة على أن تصبح فيما بعد مؤسسات قروض تنموية نفسها، لتساهم في ولادة المزيد من المشاريع المستنسخة منها.. يستمر هذا العمل ليكسب عضواته، إضافة للنقد، خبرة كبيرة في إدارة العمل الاقتصادي خارج المنزل بمعزل عن وصاية الرجال، ما يكسبهن ثقة أكبر في أنفسهن وقيمة أعمالهن وتقنياتهن.. كل ما قيل أعلاه له شواهد تجارب ناجحة حول القارة الافريقية، نجد أمثلة منها في الملحقين (1) و(2) في آخر هذه الورقة.

وهذا لا يقتصر على ربات البيوت فحسب، فهناك فئات أخرى من النساء العاملات المهمشات، كبائعات الشاي وخادمات البيوت في السودان، وهي فئات منتجة جدا إلا أنها محقورة في حقوقها وفي قيمة عملها[21].. تستطيع هذه الفئات إنشاء جمعيات خاصة بها، تشبه نقابات العمال، ينظم النساء عبرها أنفسهن ويدعمن بعضهن بعضا اقتصاديا ويرفعن أصواتهن بحقوقهن، ويشكلن حلقة من حلقات المجتمع المدني الضاغطة من أجل قضية المرأة والعمل المنزلي، فالواضح أن خبرات هذه الفئات أيضا تنتمي لمجال العمل المنزلي كما أن لها خبرات اقتصادية من السوق واضحة، وبتنظيم أنفسهن يستطعن تشكيل أجساد تنظيمية قوية ومستقلة اقتصاديا، تعيش بهن لأجلهن.

التقنية الملائمة

التقنية الوسطى، أو التقنية الملائمة (Appropriate Technology)، هي مفهوم ظهر بداية في ستينات القرن الماضي، كتعبير أخرجه الفيلسوف والاقتصادي التنموي، ألماني الأصل، فريتز شوماخر،[22] إلا أن جذوره الأولى تظهر، في تحليلنا، عند بعض أعلام الحركات الوطنية في مناطق افريقيا وآسيا (وربما أمريكا اللاتينية) التي كانت مستعمرات أوروبية في القرن المنصرم، كاتجاه المهاتما غاندي نحو دعم وتوقير التنمية الريفية في الهند، وآراء الأستاذ محمود محمد طه حول فلسفة ومناهج مسيرة التعليم النظامي في السودان،[23] كما نجد للمفهوم صدى واضحا في التوجهات التنموية للزعيم التنزاني جوليوس نيريري.

التقنية الملائمة هي، باختصار، التقنية المخترعة خصيصا لتوافي ظروف المجتمعات المعيّنة تاريخيا واقتصادية وبيئيا، خصوصا المجتمعات النامية، بحيث تكون أعلى أداءً ولياقة من التقنيات المحلية البسيطة وأقل تعقيدا وتكلفة من التقنيات الحديثة المعقدة، لأن التقنيات المحلية غير قادرة على استيفاء الوضع المتغير في المناطق النامية واحتياجها لكفاءات إنتاجية أعلى، كما ان التقنية الحديثة ما زالت معقدة على معرفة (بناء وصيانة) معظم شعوب هذه المناطق، إضافة لتكلفتها غير الميسورة واعتمادها على مواد وأيدي عاملة أجنبية (مما يخلق في المحصلة تغريبا للتقنية بين الشعوب النامية، وهي علاقة غير صحية لأن التقنية أساسا منتج اجتماعي محلي يخرج ضمن سياقه، أما عملية نقل التقنية الحديثة من الدول الغنية للدول الفقيرة فهي لا تزيد سوى من اعتماد الفقراء على الأغنياء، في دوامة من الاستغلال لا تنقطع).

من أهم ميزات التقنية الملائمة أنها (أ) تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية في صناعتها وتركيبها، (ب) تنطلق من واقع الخبرة البشرية المحلية الحالية في التقنية، أي أنها تتطور من التقنية المحلية ولا تصعب على فهم واستيعاب وتطوير الأيادي والعقول المحلية المشتغلة بمجال التقنية، (ج) مقدور عليها اقتصاديا في الظروف المحلية؛ على الأقل لأغلبية المجتمعات المقصودة، و(د) تستفيد من خبرات التقنية الحديثة لكن بدون أن تفقد خاصيتها المحلية القريبة لاستيعاب القوى العاملة المحلية، فهي إذن تقنية "وسطى" بين المحلية البسيطة والحديثة المعقدة.. أما الخاصية العامة المفترضة في طريقة التفكير حول إنجاب هذه التقنية هو أنها تكون مستدامة، لائقة بيئيا، ومفتوحة للتطور المستمر مع تطور المجتمع المحلي.

مفهوم التقنية الملائمة عظيم الفائدة لتطوير تقنيات العمل المنزلي في افريقيا، خصوصا في ريفها حيث يقطن معظم السكان وأكثرهم فقرا.. تستفيد المرأة الافريقية من التقنية الملائمة في تسهيل أعمالها المنزلية وتقليل خطورتها الصحية (كدخان المطبخ ومشاوير جلب المياه والحطب)، واختصار وقت هذه الأعمال حتى تتحرر المرأة من الكثير من رق الوقت المبذول في هذه الأعمال، لتتفرغ لأنشطة أخرى أكثر التصاقا بتنظيم العمل العام من أجل المزيد من المكاسب الاقتصادية والحقوق المدنية (كما سنرى في الفقرة التالية).. يراعى في هذا المفهوم ملاءمة التقنية لخصوصيات المرأة وقدراتها الفزيولوجية، كما يراعي أهمية إبراز وتقوية دورها في إدارة المنزل.. من هذا المنطلق تتبنى بعض منظمات التنمية الريفية (كمنظمة براكتكال آكشن التي أسسها فريتز شوماخر نفسه) شعار "إذا لم تكن التقنية ملائمة لخصوصية المرأة فهي غير ملائمة إطلاقا"، فالتقنية الإنتاجية الحديثة اليوم غالبا ما يصنعها الرجال، لكن – وربما من أجل هذا – كثيرا ما نجدها لا تراعي الاعتبارات الخاصة للمرأة.

غني عن القول ان مثل هذه التقنية لا تساهم في تسهيل حياة المرأة الافريقية في الريف والأحياء المدنية الفقيرة فحسب، بل هي تطلب مساهمة المرأة بمعرفتها ومهاراتها لتطوير التقنية الحالية، وبهذا فهي أيضا عملية تطوير لإمكانيات المرأة الافريقية الذهنية في المسائل التقنية التي احتكرها الرجال مؤخرا بدون وجه حق، فالمرأة الافريقية كانت على الدوام في التاريخ مشاركة رائدة في خلق التقنيات واستعمالها وصيانتها وتطويرها، لا مجرد استهلاكها، وباستعادتها لدور الريادة هذا، عن طريق مشاريع التقنية الملائمة، تستعيد الكثير من ثقتها بنفسها وبقدراتها الذهنية أيضا، مما يعزز وضعها العام بالتأكيد.. لنا أمثلة واقعية على نجاعة هذا الأمر في الملحقين (1) و(2) أدناه، كما أن القارئ مدعو للبحث، في الانترنت وغيرها، عن موسوعة التقنيات الملائمة التي تم إنجازها حتى اليوم بنجاح، على مدى العالم النامي عموما، وتنتظر المزيد من الانتشار والدعم في المناطق الفقيرة المشابهة.

العمل المدني

يكفي لتوضيح أهمية هذا المجال أن نقول إن المجالين السابقين أعلاه إنما ينطويان ضمن المناشط العامة التي يرعاها وينظمها وينسق بينها هذا المجال؛ مجال العمل المدني.. يكفي أيضا لتوضيح أهمية هذا المجال أن نقول إنه، حينما اهتم المجالان السابقان بقضية تقييم العمل المنزلي من الناحية الاقتصادية، يهتم هذا المجال بالناحية الأهم والأكبر خطرا، وهي الناحية الثقافية العامة ومحاربة تيار دونية الأنوثة السائد في مجتمعاتنا.. لهذا فإن ما سنقوله هنا عن سبل العمل في هذا المجال لن يعدو أن يكون تناولا مختصرا لأمثلة قليلة من أشكال ومستويات النشاط المطلوب في هذا المجال.

يمكن أن نتحدث عن التعليم النظامي قليلا، فهو بالتأكيد أحد أدوات إعادة الإنتاج الثقافي القوية، وبالتالي فهو أيضا أحد أدوات التغيير الثقافي الفعالة لو حسُن استعماله لهذا الهدف.. يمكننا أيضا أن نحاول اختصار دور التعليم النظامي في ثلاثة محاور يمكن الاشتغال بها لمحاربة ثقافة دونية الأنوثة:

المحور الأول يتعلق بحقوق الطالبات المدرسيات في تمييز خصائصهن الأنثوية والفخر والاعتزاز بها، وفي إعلاء قيم الرعاية ومهارات العمل النسائية الموجودة في محيطهن، هذا بالطبع مع تركيز أفهامهن على أنهن قادرات على اختيار مجالات اهتمامهن وهواياتهن بقدر ما هو مبذول للأولاد، فإحدى مشاكل التعليم النظامي الحالي أنه يزرع معايير دونية الأنوثة في عقول الأطفال منذ الصغر، ففي السودان مثلا يتم تعليم الأطفال منذ الصغر في المدارس أن مهارات الأولاد وهواياتهم أكثر إبداعا وتنوعا وأهمية من مهارات البنات وهواياتهن.. يتم ذلك أولا عن طريق تقسيم المهارات والهوايات إلى ذكورية وأنثوية، في المعنى العام، ومن ثم يتم تهميش دور مهارات وهوايات الإناث عموما مقارنة بتلك التي هي للذكور، وللأستاذة انشراح أحمد دراسة طيبة في توثيق وتحليل هذه الممارسة التي يتبناها خط التعليم النظامي في السودان،[24] بقصد أو بغير قصد (أي بغرض مسبق أو من حصيلة اللاوعي الموروث عند مصممي المنهج التعليمي بالبلاد).. نحن نرى أن مواجهة

هذا الاتجاه التعليمي لا تكون بمجرد إعادة فتح الباب للجنسين لكل أنواع المهارات والهوايات، فهذه خطوة غير كافية، إنما يكون العمل الأهم في إزالة مفهوم دونية الأنوثة الذي يصور أن المهارات والهوايات "الأنثوية" (وهي رعاية الطفل والتمريض والتدبير المنزلي والخياطة وما إلى ذلك، حسب ورقة انشراح) أقل أهمية أو إبداعا من الأنشطة الأخرى "الذكورية" (وهي الهندسة والفنون والزراعة والنجارة وما إلى ذلك، حسب نفس الورقة).. يجب أن يتعلم النشء أن هذه الأنشطة جميعا متساوية في الأهمية والكفاءة المطلوبة، وأن تصنيفاتها الجنسية تصنيفات مغلوطة ولا أساس لها من المنطق والواقع، لأن هذا هو الحق ولأن هذا هو الضمان الوحيد لإزالة معايير دونية الأنوثة في المجتمع.. بهذا يدرك النشء في مراحل التعليم أن ثنائية الذكورة والأنوثة في المجتمع هي ثنائية صحية وخلاقة حين يَحسُن فهمها، حيث أن لكل من الجانبين خصائصه ولكن كلاهما مساو لأخيه في الأهمية.. بهذا أيضا يفسح المجال لتشجيع الذكور، منذ الصغر، على المشاركة الفعالة في العمل المنزلي وأهميته، في نفس وقت تشجيع الإناث على ارتياد أي مهارات وهوايات تجذبهن و/أو تظهر مواهبهن المبكرة فيها، سواء أكانت منزلية الطابع أو غير منزلية الطابع.

المحور الثاني يتعلق برفع مستويات الأمية بين النساء الافريقيات اللاتي لم ينلن حظا من فرص التعليم في صباهن بفعل ضيق الفرص وتفضيل تعليم الأولاد على البنات.. محو الأمية لا يكون فقط بتعليم القراءة والكتابة، إنما بتعليم الاستخدامات العملية للقراءة والكتابة، في التدبير الاقتصادي والتقنية والتثقيف الذاتي بالاطلاع على الأفكار والأحداث ومتابعتها والمشاركة فيها بقدر الممكن، وأيضا بتوسيع ثقافة الترويح الذهني والإمتاع عند النساء وإمكانيات الإبداع الفني العام، فهذه أيضا من المناشط التثقيفية المهمة التي حرمت منها المرأة الافريقية بسبب التحيز وبسبب انشغال زمنها في العمل المنزلي الذي لا ينقطع.. أما المحور الثالث فيتعلق بتثقيف الرجال أنفسهم حول مكانة العمل المنزلي وتقنياته، لا ليحترموه فقط بل ليُدفعوا نحو المشاركة فيه أيضا، بقدر ما يطيقه التدرج الحكيم في تنزيل مثل هذه المفاهيم التغييرية لبنية المجتمع.

أما خارج بيئة التعليم النظامي فالمجال واسع في تخيل سبل العمل في المجتمع المدني من أجل توسيع ثقافة النساء السياسية وتشجيعهن على المشاركة في تكوين الرأي العام، عن طريق التوعية والتنظيم والتعاون في مهارات المناصرة والضغط المدني للمشاركة في صنع القرار، والتواجد الكثيف، قدر الإمكان، في محافل النشاط الثقافي والفني، لا كحضور فحسب وإنما كمساهمات ومديرات أيضا لها، بقدر الإمكان، والمرأة لم تكتشف بعد قدراتها الخلاقة في أوجه هذا النشاط، فهي مثلا، كما قال الأستاذ محمود محمد طه، أقدر على الفن لسعة وقوة خيالها.. إن تشجيع المرأة على التفاعل مع العمل المدني واستثماره لصالح توعيتها هو مما يعيد لها إدراك وجودها المستقل، الفردي والمجتمعي الكبير، لا في المنزل وعلى نطاق الأهل والجيران فقط..

> "لتوكيد فعالية منظمات المجتمع المدني، ولاسيما القاعدية منها، لابد من تنظيم النساء في جمعيات ومنظمات، وبناء قدراتهن التنظيمية والإدارية، والتدريب على مهارات استقطاب الدعم والضغط والمناصرة، حتى تتوكد ديمومة المؤسسة وديمومة أعمالها وديمومة أثر تلك الأعمال على حياة الناس، بصورة عامة، وحياة النساء بصورة أخص".[25]

كل ما قيل أعلاه من خطوط عمل تدخل ضمن نطاق العمل المدني، مع التركيز على أهمية استخدام وسائل التنظيم للضغط على مصانع القرار السياسي والتنموي على مستوى الدولة، ولكن بدون غياب الأولوية في تمكين المرأة، ثقافيا ثم اقتصاديا، بدون أن نطلب منها المزيد من العمل الإنتاجي، أي أن نستثمر طاقتها الإنتاجية، عن طريق التنظيم الجماعي والتوعية الثقافية وتسهيل تقنيات العمل، لتستطيع أن تقدم المزيد لنفسها وللمجتمع بنفس هذه الطاقة، لا بأكثر منها، فهي الآن طاقة عظيمة ولكن غير موجهة توجيها رشيدا.

خلاصـــــــة

في السطور الآنفة حاولنا تقديم نظرة فاحصة لموضوع شديد الأثر والتأثر بقضايا الجندر والتنمية، فأعدنا بعض النظر لمسألة العمل المنزلي والمرأة الافريقية، أو عمل المرأة والمنزل الافريقي، وحاولنا تقديم تعاريف مفاهيمية مساعدة لبعض المصطلحات المرتبطة بالقضية، كالإنتاج والتقنية والمنزل، إضافة لمحاولة تصنيف موضوعي لأنواع ومستويات العمل المنزلي.

قمنا بعدها بسياحة تاريخية من مراحل زمنية وسياقات مكانية مختارة لنؤسس بها لفرضيتنا في أن أحد أهم أسباب ضعف تقييمنا لدور المرأة الافريقية في المجتمع يكمن في ضعف تقييمنا للعمل المنزلي، والذي بدوره له سببان ينتميان لوجهتين: الوجهة الثقافية؛ وهي بالتحديد مفهوم دونية الأنوثة المصنوع ثقافيا، حيث معظم ما يتصل بالوصف الأنثوي يرتبط بقلة المكانة وضعف الإبداع، والوجهة الاقتصادية وهي قصور نظام النقد العالمي المعاصر كمعيار مستعمل لتقييم مستحقات العمل الإنتاجي الإنساني.. بعدها قمنا بالإدلاء ببعض خطوط العمل المقترحة لمواجهة هذه المشكلة في سياقنا المعاصر، ولخّصنا هذه الخطوط بالجمعيات التعاونية والتقنية الملائمة والعمل المدني.

هنا نشير لوجوب أن نضع جميعا نصب الأعين ضرورة استدامة التنمية، أي استمرار تطورها المستقر نحو الأفضل والأكثر صلاحية للإنسان وللبيئة، وأن يكون التطور المستمر في المفاهيم الجندرية والتقنيات الإنتاجية سمة ملازمة للعمل التنموي لا تتوقف.. بهذا فقط تصبح اقتراحات العمل السياقية في هذه الورقة ذات معنى وصلاحية اعتبار، فهي طروحات مرحلية تحاول أن تعيد للمرأة حقها التاريخي وتسعى لمنحها فرصا أكبر لتحقيق إنسانيتها الكامنة التي هي أعظم بكثير من مجرد الإنتاج الاقتصادي أو الثقافي بصورته المعروفة اليوم.. وبطبيعة الحال فخيارات العمل الأفضل دوما هي الخيارات المستقبلية، فالحق أن قدرات المرأة الخلاقة في شتى المجالات ما زالت كامنة، وننتظر منها المزيد المزيد، وأن تساهم رياديا ليس في تنميتها لنفسها فحسب بل في تنمية الرجل نفسه، فكل مكسب إنساني للمرأة هو قطعا مكسب إنساني للرجل أيضا.

ملحق (1)
دراسة حالة: جمعيات تنمية المرأة – السودان
Women Development Associations (WDAs) – Sudan

منظمة براكتكال آكشن/ السودان (Practical Action - Sudan) منظمة طوعية غير حكومية تعمل على مشاريع التنمية في القرى والمناطق الفقيرة في السودن بفلسفة التقنية الوسطى.. قامت المنظمة بابتدار فكرة جمعيات تنمية المرأة في شرق السودان، وانتشرت الفكرة بعدها، بعد النجاحات التي حققتها هناك، إلى أقاليم أخرى في السودان، كشمال دارفور.

فكرة المنظمة العامة للجمعية هي تقوية تنظيم نساء القرية أو البلدة ضمن جمعية تسعى لتطوير تقنيات عملهن وأنشطتهن كمنظمة مجتمع مدني، عن طريق مشاركتهن المباشرة في التدريب والتنظيم واختيار المشاريع الاستثمارية الصغيرة ودعم بعضهن لبعض ماليا في تلك المشاريع عن طريق صناديق التوفير الدورية التي تحدثنا عنها في متن هذه الورقة أعلاه.. أدناه أمثلة لما أنجزته هذه الجمعيات:

- قامت أكثر من 40 جمعية في قرى شرق السودان، بعضوية عامة تفوق 2000 امرأة وتدعم مشاريع خاصة تصل لـ 200 مشروع.
- أجريت دورات تدريب على تقنيات تحسين بعض الأغذية وإنتاجها بكميات كبيرة للبيع، بحيث يكون تحسين الوضع الغذائي للأسرة مع إيجاد مصدر دخل للنساء من إنتاجهن الغذائي.. تم أيضا تدريب مدربات بحيث يصبحن قادرات على تدريب أخريات في القرى المختلفة.
- أقيمت فصول تعليم وتوعية عامة في الإدارة الاقتصادية والحقوق المدنية للنساء، وأثمرت وعيا اجتماعيا عاما ونقاشات حول حقوق النساء شاركت فيها عضوات الجمعيات بفعالية.. تم تدريب جميع هذه اللجان والشبكات علي مهارات فنية ومهارات إدارية وتنظيمية إضافة لمهارات الضغط والمناصرة.
- قامت منظمة براكتكال آكشن بتكوين أكثر من 80 جمعية تطوير قرية مثلت فيها النساء بـ 50% من عضوية اللجنة التنفيذية وانتخبت إحدى النساء رئيسة للجنة قرية شقرة كما اختيرت رئيسة جمعية تنمية المرأة بدار السلام عضوا بالمجلس المحلي.. كذلك تم تعيين رئيسة شبكة جمعيات تنمية المرأة بشمال دارفور مستشاراً لحكومة الولاية لشؤون المرأة والطفل.
- قُدّمت وطُوّرت عدة تقنيات في الحرث وإنتاج الغذاء وحفظه ونقل المياه، وقد وفرت هذه التقنيات الكثير من زمن المرأة المستهلك في هذه الأنشطة، مما منحهن المزيد من الوقت لنشاطات الجمعية.
- ساعدت تلك المشاريع برفع دخول منازل النسوة عموما، وبالتالي تحسين وضعهن المعاشي العام، وتمكن عدد منهن من دفع المصاريف المدرسية لأبنائهن.

المصادر:

محمد مجذوب فضيل. 2006 (يوليو). *قضايا الجنسين والتكنولوجيا: تجربة منظمة براكتكال آكشن*. منظمة براكتكال آكشن/ السودان.

Gussai Sheikheldin. 2007 (Aug). *Practical Action in Sudan.* McMaster University: Dofasco Centre for Engineering and Public Policy (Hamilton, Canada).

ملحق (2)

دراسة حالة: مشروع جامعة الأمم المتحدة حول الناس وإدارة الأرض والتغير البيئي

UNU Project on Peaple, Land Management and Environmental Change (PLEC)

هو مشروع تبنته جامعة الأمم المتحدة يهدف لتنظيم مشاريع متعددة حول الدول النامية؛ يعمل فيها العلماء الزراعيين وأصحاب المزارع الصغيرة في الدول النامية على تطوير وتبادل الخبرات والمفاهيم حول التقنيات الزراعية المستدامة التي تحسن مستويات الإنتاج وتحافظ على صحة البيئة وتشجع التنوع الحيوي لإنتاج الدخل والمواكبة مع التغيرات الاجتماعية والطبيعية.. سرعان ما وجد مديرو المشروع أنفسهم بحاجة لتخصيص سياسة لموضوع الجندر، حيث أن حضور النساء في المجال الزراعي واضح في الدول النامية ولا بد من تقويتهن لتقوية أهداف المشروع نفسه.

في افريقيا كان واضحا أن علائق الجندر واحتوائها وتقويتها تخدم هدف المشروع مباشرة، وعليه فقد عملت فرق المشروع في الدول الافريقية المختارة (غانا، قينيا، تنزانيا، يوغندا، وكينيا) على هذا الأمر.. كما كان واضحا أن سيطرة الرجال على إدارة المزارع، برغم مشاركة النساء الكاملة في الزراعة، خلق اختلالا في إدارة الزراعة إدارة مستدامة وفي علائق الجندر أيضا، وبالتالي فقد اتخذ المشروع سياسات عامة وطبقها بالصورة التالية:

- في غانا تم تبني وتطوير جمعيات النساء المزراعات، وقد ارتفع عدد عضوات هذه الجمعيات بصورة ملحوظة، حيث ارتفع في إحدى المناطق من 45 عضوة في عام 1996 إلى 600 في عام 2002.
- قامت هذه الجمعيات بدور الوسيط بين العلماء والنساء المزارعات، وبين المزارعات من القرى المختلفة.. صارت أيضا مركز نشاط للوصول لبقية المزارعات وتوعيتهن بقضايا البيئة والتنمية.
- سهلت هذه الجمعيات في تحريك المعرفة والطاقة والموارد للمزارعات من أجل التنمية.. قامت أيضا بإجراء عروض توضيحية للتقنيات الناجعة.
- كل هذا ساعد عموما في تقوية المزارعات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، كما فُـتحت حسابات مصرفية خاصة بهن.
- في قينيا تمت إقامة فصول محو أمية للمزارعات حتى يتمكنّ من إدارة أعمالهن بجدارة، وأقيمت برامج ناجحة لصناعة الملابس من نباتات محلية.
- في تنزانيا أقميت ورش العمل التي استقطبت النساء، وكان لهن صوت مسموع وتحدثن عن مشاكلهن، كما تمت الاستفادة من المزارعات الخبيرات لتوعية النساء الأخريات، إلى جانب تعليم الأزواج حتى يشركوا زوجاتهم في الإدارة العامة.

المصدر:

Harold Brookfield, Helen Parsons & Muriel Brookfield (eds.). *Agrodiversity: Learning From Farmers Across the World.* Tokyo, New York & Paris: United Nations University Press.

هوامش وإحالات

[1] محمد مجذوب فضيل. 2006 (يوليو). *قضايا الجنسين والتكنولوجيا: تجربة منظمة براكتكال آكشن*. منظمة براكتكال آكشن/ السودان.

[2] Robert O'Bien and Marc Williams. 2004. *Global Political Economy: Evolution and Dynamics* (2nd ed). New York: Palgrave Macmillan. pp.78-79.

[3] Robert O'Brien & Marc Williams. 2004. pp.79.

[4] Robert O'Brien & Marc Williams. 2004. pp.80.

[5] Robert O'Brien & Marc Williams. 2004. pp.80.

[6] Daphne Spain & Suzanne M. Bianchi. 1996. *Blanacing Act: Motherhood, Marriage, and Employment among American Women.* New York: Russel Sage Foundation.

[7] ما نعنيه بوقت العمل الكامل (full-time) هو، حسب الوضع الأمريكي، 40 ساعة عمل أسبوعيا، أو ما يساويه في الاعتبار الرسمي في حالة المرتب الشهري، وهو زمن العمل الذي يستحق معه الموظف جميع الحقوق والتأمينات التي تكفلها قوانين العمل في أمريكا، إضافة للمسؤوليات، على تباين مستوياتها في القطاعين العام والخاص.

[8] U.S Deparment of Commerce. 2007 (Aug.). *Income, Poverty and Health Insurance Coverage in the United States: 2006.* (Current Population Reports, Consumer Income). Economic and Statistical Administration by the U.S Census Bureau.

[9] American Institute on Demestic Violence. 2001. *Domestic Violence in the Workplace Statistics.* Retrieved 14 March 2008 from: http://www.aidv-usa.com/Statistics.htm

[10] محمد مجذوب فضيل. 2006 (يوليو). مصدر سابق

[11] Carl Marx. 1867. *Capital.* New edition, 1999 (Contributor David McLellan). Oxford University Press.

[12] المحاصيل الغذائية عموما هي التي يكون الغرض من زراعتها تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، أما المحاصيل النقدية فتلك التي يكون الغرض منها الحصول على العائد النقدي ببيعها في السوق.. على مستوى المنزل تكون المحاصيل الغذائية تلك التي يزرعها أهل المنزل لاستهلاكهم المنزلي، أما النقدية فللبيع في السوق أو للدولة.

[13] Harold Brookfield, Helen Parsons & Muriel Brookfield (eds.). *Agrodiversity: Learning From Farmers Across the World.* Tokyo, New York & Paris: United Nations University Press. pp.144-145.

[14] IFAD (International Fund for Agricultural Development). *Rural Poverty in Africa.* Retrieved 18 March 2008 from: http://www.ruralpovertyportal.org/english/regions/africa/index.htm

[15] BBC. 2000. *Life: A Film Series about Globalization.* Episode 10: The Summit.

[16] محمد مجذوب فضيل. 2006 (يوليو). مصدر سابق

[17] قصي همرور. 2008 (مارس). "رسالة من الأرض: تغير المناخ وجذور المأزق". *مجلة احترام*، العدد السابع. عن موقع "سودان للجميع" (www.sudan-forall.org).

[18] محمود محمد طه. 1971. *تطوير شريعة الأحوال الشخصية*. ضمن كتاب "مشروع مستقبلي للإسلام: ثلاثة من الأعمال الأساسية للمفكر الشهيد" الصادر 2002 عن دار قرطاس (الكويت) والمركز الثقافي العربي (بيروت). تقديم أسماء محمود محمد طه والنور حمد. الصفحات 342-343.

[19] هناك اعتبارات يجب تناولها ومعالجتها حسب الظروف المحلية، ففي حالة التضخم النقدي العالي مثلا تكون الفائدة كبيرة للمستلِفة وتكون الخسارة كبيرة للتي وفّرت، حيث تتناقص القيمة الشرائية لنفس المبلغ عبر الفترة الزمنية من بداية دورة صندوق التوفير لنهايته.

[20] Mohammad Yunus. 2008 (Feb.). *Grameen Bank At a Glance.* Retrieved 22 March 2008 from: http://www.grameen-info.org/bank/GBGlance.htm

[21] هالة الكارب. 2007 (نوفمبر - ديسمبر). "عاملات غير مرئيات: العمالة المنزلية للبنات في السودان". *مجلة احترام*، العدد السادس.

[22] E.F. Schumacher. 1973. *Small is Beautiful: Economics as if People Mattered* (2nd ed.) London: ABACUS.

[23] محمود محمد طه. 1958. *التعليم: خطاب إلى عميد معهد بخت الرضا الأستاذ عثمان محجوب*. ضمن الكتاب الثاني من سلسلة رسائل ومقالات الصادر عام 1973.

[24] Enshrah AHMED. 2006 (Mar). "Education Policies and Gender Implication in Sudan." *Respect Journal (Ih'tiram)*, Issue 2. From the website: (www.Sudan-forall.org)

[25] محمد مجذوب فضيل. تعليق عام بعد مراجعة للمسودة الأولى من هذه الورقة (بطلب الكاتب).